



المملكة العربية السعودية ترفع نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 15% اعتباراً من 1 يوليو 2020

أعلنت حكومة المملكة العربية السعودية (المملكة) عن زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15%، على أن تدخل هذه الزيادة حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يوليو 2020.

وتأتي هذه الزيادة كجزء من الإجراءات الإضافية التي اتخذتها الحكومة السعودية لمواجهة الآثار الاقتصادية الناجمة عن أزمة كوفيد-19، بسبب انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة هبوط أسعار النفط وانخفاض النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية.

كيف يمكن أن يؤثر ذلك على أعمالك؟

بالإضافة إلى رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة، يجب أن تتوقع الأعمال في السعودية قيام الهيئة العامة للزكاة والدخل (الهيئة) بتشديد إجراءات التدقيق لا سيما وأن ضريبة القيمة المضافة أصبحت تشكل مصدراً هاماً للإيرادات.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّ الأعمال التي تكون مبيعاتها مُعفاة جزئياً أو كلياً من ضريبة القيمة المضافة، ستشهد زيادة في تكاليفها كأثر مباشر لزيادة نسبة الضريبة. إلا أنّ هذه الزيادة ستطال كافة القطاعات في المملكة دون استثناء، وليس قطاعات الخدمات المالية والتأمين والعقارات بالدرجة الأولى؛ وبطبيعة الحال، فإنّ العبء الأكبر المترتب على هذه الزيادات سيقع على عاتق المستهلكين، ولكننا لا زلنا في انتظار معرفة ما إذا كانت هناك بعض التسهيلات التي قد تبقى سارية بهدف التخفيف من وطأة هذه الجائحة عليهم، مثل نسبة ضريبة القيمة المضافة المخفّضة على المواد الغذائية والمرافق الأساسية على سبيل المثال.

وخلال الأسابيع القليلة المقبلة، يتعيّن على دافعي الضرائب مراجعة العقود القائمة التي تنصّ على توريدات سلع/خدمات مستمرة أو دورية، والنظر في إجراء التعديلات اللازمة على المستندات قبل 1 يوليو 2020. فعلى سبيل المثال، ستحتاج الأعمال إلى توضيح بشأن نسبة الضريبة الصحيحة التي يتعين فرضها على العقود والتوريدات التي تمتدّ لتشمل شهري يونيو ويوليو 2020. وفي هذا الإطار، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ تجربتنا مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة في 2018 تؤكد بأنّ الامتثال للأحكام الانتقالية ليس بالأمر السهل على الإطلاق.

كما أنّ زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة ستؤثر على التدفق النقدي للأعمال بسبب فرق التوقيت بين سداد الضريبة واستردادها، ولا شكّ في أنّ آلية التخطيط للتدفق النقدي ستأخذ منحىً مهماً جديداً. وبالمثل، يجب على الأعمال مراجعة أنظمتها وإجراءاتها الداخلية بحيث تعكس الزيادة في نسبة ضريبة القيمة المضافة.

الخطوات التالية

نتوقع أن تقوم الجهات المعنية في الأسابيع المقبلة بإصدار إرشادات إضافية حول الأحكام الانتقالية، وفي الوقت نفسه نوصي بأن يبدأ دافعو الضرائب بتحديد أثر زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة على التدفق النقدي والعمليات وسلسلة التوريد الخاصة بهم، علماً بأننا سنكون على أتمّ استعداد لمناقشة الخطوات التي ستحتاجون إلى اتخاذها.

في الختام، نودّ تذكير دافعي الضرائب بأنه وفقاً للإشعار الذي صدر عن "ديلويت" الشهر الماضي بشأن حوافز ضريبة القيمة المضافة، فإنّ إمكانية تقديم التصريحات الطوعية دون تكبّد غرامات لا تزال متاحة حتى 30 يونيو 2020، ذلك وأنّ زيادة نسبة الضريبة عزّزت أهمية قيام الأعمال بضمان الامتثال التام من منظور ضريبة القيمة المضافة.

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي ناقشناها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقي مشورة رسمية.